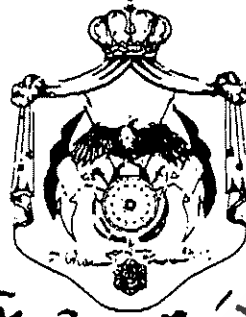


DISCLAIMER: As Member States provide national legislations, hyperlinks and explanatory notes (if any), UNESCO does not guarantee their accuracy, nor their up-dating on this web site, and is not liable for any incorrect information. COPYRIGHT: All rights reserved. This information may be used only for research, educational, legal and non-commercial purposes, with acknowledgement of UNESCO Cultural Heritage Laws Database as the source (© UNESCO).

JORDAN

7988

JORDAN



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

لسنة ١٩٨٨

من العدد

٣٥٩٦ - ٣٥٢٥

مديرية الطابع المتكثري

١٩٨٨

الفهرس



الجريدة الرسمية			الموضوع
تاريخ	عدد	صفحة	
١٩٨٨/١٢/١	٣٥٨٨	٢٢٩١	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ووكالة التراث التولية في الاردن لبناء مدرسة ذكور وناث في وادي السير
١٩٨٨/١٢/١	٣٥٨٨	٢٢٩٣	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفلبينية في مجال القوى العاملة.
١٩٨٨/١٢/١٧	٣٥٩٤	٢٣٦٢	بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٨ لقمع اصمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي.
١٩٨٨/١٢/١٧	٣٥٩٤	٢٣٦٤	محضر اتفاق صحي بين اللجنة الشعبية العامة للصحة في ليبيا ووزارة الصحة في المملكة الاردنية الهاشمية.
			الآثار :-
١٩٨٨/٣/١٧	٣٥٤٠	٥٣٢	قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون الآثار
١٩٨٨/٣/١٧	٣٥٤٠	٦٠٥	قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٨ - قانون الآثار ادارة :-
١٩٨٨/١/٢٥	٣٥٢٩	٢٠٣	ربط مؤسسة الامكان بوزارة الاشغال العامة والاسكان
١٩٨٨/٢/١	٣٥٣٠	٢٦٤	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٨ - نظام تنظيم دائرة الاحوال المدنية والجوازات.
١٩٨٨/٢/١	٣٥٣٠	٢٦٦	احداث دائرة للدراسات والابحاث في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
١٩٨٨/٤/٢	٣٥٤٥	٨٢٢	نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٨٨ - نظام تنظيم وادارة وزارة الثقافة والتراث القومي.
١٩٨٨/٤/١٦	٣٥٤٧	٩٠٢	نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٨٨ - نظام تنظيم ارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة.
١٩٨٨/٤/١٦	٣٥٤٧	٩٠٦	نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٨٨ - نظام معدل لنظام وزارة الاعلام
١٩٨٨/٤/١٦	٣٥٤٧	٩٢١	تصحيح خطأ في نظام تنظيم وادارة وزارة الثقافة والتراث القومي
١٩٨٨/٦/١٦	٣٥٥٥	١٢٤٩	تعليمات تحديد المهام والاعمال بالمديرية والاقسام والفروع في وزارة الثقافة والتراث القومي.
١٩٨٨/٨/١٦	٣٥٦٥	١٥٨٤	نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ - نظام النهاء الاجهزة الحكومية في الضفة الغربية.
١٩٨٨/٨/١٦	٣٥٦٥	١٥٨٥	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨ - نظام معدل لنظام تنظيم وادارة وزارة الخارجية.
١٩٨٨/٨/١٦	٣٥٦٥	١٥٨٦	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٨ - نظام معدل لنظام تنظيم ارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة.
١٩٨٨/٨/١٦	٣٥٦٥	١٥٨٨	تعليمات تحديد المهام والاعمال الخاصة بالاقسام والفروع في دائرة الآثار العامة.
١٩٨٨/٨/١٦	٣٥٦٥	١٥٩٢	تعليمات تحديد المهام والاعمال الخاصة بالاقسام والفروع في المركز الثقافي الملكي.

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر بإصداره و اضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون الآثار

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الآثار لسنة ١٩٨٨) ويترامع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصلي بالغاء تعريف كلمة (الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-
الوزير : وزير الثقافة والتراث القومي .

الحسين بن طلال

١٩٨٨/٢/٥

رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيد الرفاعي	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير النقل والاتصالات المهندس خالد الحاج حسن
وزير العمل والتنمية الاجتماعية رشيد عريقات	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير الزراعة مروان الخوصد	وزير شؤون الارض المحتلة مروان دوين
وزير الاوتان والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	وزير المالية د. حنا موده	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاعلام د. هاني الخضاونه
وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير المياه والري المهندس احمد حقان	وزير العدل رياض الشكمه	وزير التخطيط د. طاهر كنعان
وزير الداخلية رجائي النجاتي	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة يوسف حمدان	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس شفيق التوايده	وزير الشباب د. عوض خليفات
وزير الثقافة والتراث القومي د. محمد الحموري	وزير السياحة زهر العجلوني	وزير الصناعة والتجارة والتأمين حمدي الطباع	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. فايز الطراونه

٦٠٥

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٢١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاميان والنسواب
تصادق على القانون الاتي ونأمر
بصداره ونهائته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٨

قانون الاثثار

الفصل الاول

تعاريف واحكام عامة

- المادة ١- - يعنى هذا القانون (قانون الاثار لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المضمنة لها ادناه ، الا اذا ثبت القرينة على خلاف ذلك
- ١- الوزير وزير الثقافة والتراث القومي
 - ٢- الدائرة دائرة الاثار العامة
 - ٣- المدير مدير عام الدائرة
 - ٤- الاثر
- ١ - أي شيء منقول أو غير منقول أنشأ أو صنع أو نقله أو خطه أو بنائه أو اكتشفه أو عدلته إنسان قبل عام ١٧٠٠ ميلاديه بما في ذلك المفاور والمنحوتات والمكوكات والخارصات والمخطوطات وسائر انواع المصنوعات التي تسجل على نشأة وتطور العلوم والفنون والمناطق

والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات
السابقة، أو أى جزء أضيف إلى ذلك الشيء
أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ .

ب - أى شيء منقول أو غير منقول ما هو مخصص
عليه في البند السابق يرجع تاريخه إلى ما بعد
عام ١٧٠٠ ميلادية ويعلن الوزير أنه أُنشر
بقرار ينشره في الجريدة الرسمية .

ج - البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع
تاريخها إلى ما قبل عام (٦٠٠) ميلادية .

٥ - الموقع الأثرى :

أ - أية منطقة في المملكة اعتبرت موقعا تاريخيا
بحسب القوانين السابقة .

ب - أية منطقة أخرى يقرر الوزير أنها تحتوى على أثر
أو أنها ذات صلة بأحداث تاريخية هامة على أن
يعلن قراره في الجريدة الرسمية .

٦ - الآثار غير المنقولة :

هي الآثار الثابتة المتصلة بالأرض سواء أكانت مشيدة
عليها أو موجودة في باطنها وتشمل ماتحت الميلاء
الداخلية والأقليمية .

٧ - الآثار المنقولة :

هي الآثار المنفصلة عن الأرض أو عن الآثار غير المنقولة ويكسر

٦٠٧

تغيير مكانها دون أن يلحق أى تلف بها أو بالآثار المتصلة
بها أو بمكان العثور عليها .

٨- التقيب عن الآثار :

هو القيام بأعمال الحفر والسير والتحرى التي تستهدف العثور
على آثار منقولة أو غير منقولة ولا يعتبر اكتشاف الآثار والعثور
عليها مصادفة تقنياً .

٩- التاجر : أى شخص طبيعي أو معنوي يتعاطى التجارة
بالآثار .

١٠- الموسم : هو فترة من السنة يشترط ان يتم التقيب خلالها
بصوره متواصلة وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٣ - أ - تناط بالدائرة المهام والمسؤوليات التالية :

- ١- تنفيذ السياسة الأثرية للدولة .
- ٢- تقدير أثرية الأشياء والمواقع الأثرية وتقديم
أهمية كل أثر .
- ٣- ادارة الآثار في الملكية والاشراف عليها
وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وتمجيلها
وتجميل ماحولها وعرضها .
- ٤- نشر الثقافة الأثرية وتأسيس المعاهد والمتاحف
الأثرية .
- ٥- التقيب عن الآثار في الملكية .
- ٦- المساعدة في تنظيم متاحف التابعه

للنشاطات الحكومية في الملكية بما في ذلك
• المتاحف التاريخية والفنية والشعبية

٧- التعاون مع الجهات الاثرية المحلية والمحريية
والاجنبية بما يخدم التراث القومي ونشر
الوعي الاثري وفقا للدوانين والانظمة المعمول
بها

٨- مراقبة حيازة الآثار والتصرف بها وفقا لاحكام
هذا القانون والانظمة والقرارات والتعليمات
التي تصدر بموجبه

ب- للوزير بناءا على تنسيب المدير ان يقرر ان أي أثر غير منقول
اذا كان جزاء من أثر غير منقول أو كملأ له أو سقرنا به أو
زخرقا له

المادة ٩- أ- للوزير بناءا على تنسيب المدير بالتعاون مع دائرة
الاراضي والمساحة ان يقرر أسماء وحدود الموائع
الاثريه التي يجب تسجيلها في سجل الآثار غير
المنقولة بما في ذلك تحديد حقوق الارتقائي التي
تتمتع بها

ب- يبلغ هذا القرار الى جميع الجهات والدوائس
المعنية ويؤشر على تلك المواقع الاثريه وتدور حقوق
ارتقائها في سجلات وخرائط دائرة الاراضي
والمساحة

المادة ١٠- أ- تنحصر في الدولة بلكية الآثار غير المنقولة، ولا يجوز

٦٠٩

لأية جهة أخرى تملك هذه الآثار بآلية وسيطة من وسائل التملك أو دفع حق الدولة في ذلك التملك بالتقادم أو بنفيه من الدفع .

ب- تكون ملكية الآثار المنقولة وحيازتها والتصرف بها خاضعة لأحكام هذا القانون .

ج- للشواة حق امتلاك وجمع الآثار من خارج السلطنة على أن يتوسوا بتسجيلها لدى الدائرة .

د- ملكية الأرض لا تكسب صاحبها حق تملك الآثار الموجودة على سطحها أو في باطنها أو التصرف بها ولا تحوله حتى التنقيب عن الآثار فيها .

هـ- يجوز استهلاك أو شراء أي عقار أو أثر تقتضي مصلحة الدائرة استهلاكه أو شراؤه .

و- تسجل باسم الخزينه / الآثار جميع المواقع الأثرية المسجلة باسم الخزينه فقط وكذلك المواقع الأثرية غير المسجلة والتي يتم استهلاكها أو شراؤها

المادة ٦- ينشر الوزير في الجريدة الرسمية بتتسيب من المدير جدولاً بأسماء وحدود المواقع الأثرية الموجودة في السلطنة على أن تعرض هذه الجداول في مركز المحافظة أو اللواء أو القضاء أو الناحية أو القرية الذي يقع فيها الموقع الأثرى . ولا نفوض أو توجسب أو تخصص أية أرض في تلك المواقع لاية جهة بدون موافقة الوزير .

المادة ٧- يترتب على كل من لديه أو في حيازته أية آثار أن يفسد

للدائرة جدولا بها ، يتضمن اعدادها وصورها
والتفاصيل الاخرى المتعلقة بها ووصفا مختصرا
لكل منها .

المادة ٨ - أ -
للدائرة بموافقة الوزير أن تشتري الآثار
المشار اليها في المادة السابقة أو أيا منها
على أن تقدر قيمتها وفقا لاحكام عمــر
القانون وتبقى الآثار التي لم يتم شراءها
في حيازة مالكيها ولا يحق له التصرف بها
بأي صورة من الصور الا بموافقة الوزير
بناءً على تنسيب المدير .

ب -
لكل شخص ان يقدم الآثار التي يملكها أو أي
جزء منها الى الدائرة وتحفظ الآثار المندسة
على هذا الوجه في متاحف الدائرة بأسـم
مقدميها .

المادة ٩ -
يحظر اتلاف الآثار أو تخريبها أو تنويعها أو الحماق
أي ضرر بها بما في ذلك تغيير معالمها أو فصل أي جزء
منها أو تحويرها أو الصاق الاعلانات عليها أو وضع
اللائحات فوقها .

المادة ١٠ -
لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير اعـارة
الآثار أو مجادلتها أو اهداؤها اذا كان لدى الدائرة
ما يماثلها ، وان تم الاعارة أو المجادلة أو الاعداء
للجهات الرسمية أو الجهات العلمية أو الأثرية
أو المتاحف .

المادة ١١ - يحدد المدير أسعار المؤلفات والمطبوعات والنشرات ولصور والخرائط والقوالب والمجمعات المصادرة عن الدائرة او التي تشرف عليها والمتعلقة بها.

المادة ١٢ - لتوزير يتسبب من المدير اعفاء الاشخاص والمؤسسات والمؤسسات من جميع الرسوم والاسعار المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٣ - لا يجوز الترخيص باقامة أى انشاء بما في ذلك الابنية والأسوار الا اذا كان يتعد عن أى أثر مسافة تتراوح بين ٥ - ٢٥ مترا لقاء شعوب عادل

المادة ١٤ - على الرزم مما ورد في أى قانون آخر يحظر على أى شخص تباعى أو معنوى القيام بأية حفريات في الموائج الأثرية بحثا عن الدقائق الذهبية أو أية دوائج أخرى .

المادة ١٥ - أ - يجب على كل من اكتشف أثرا أو عثوره عليه وللمسئرين يكن حائزا على رخصة تنقيب أو علم يكتشفه الأثر أو العثور عليه أن يبلغ بذلك المدير أو أقراب مركز للأمن العام خلال عشرة أيام من تاريخ اكتشافه للأثر أو عثوره عليه أو علمه بذلك .

ب - للمدير بموافقة الوزير أن يدفع لمن اكتشف الأثر أو عثر عليه أو بلغ عنه مكافأة نقدية مناسبة

وفقاً لأحكام هذا القانون

المادة ١٦ أ- للدائرة وحدها الحق في القيام بأعمال التنقيب عن الآثار في المملكة ولذا بموافقة الوزير أن تسمي للمؤسسات والهيئات والجمعيات العلمية والبيوتات الأثرية بالتنقيب عن الآثار بترخيص خاص وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بعد التأكد من قدرتها وكفايتها على أن يجرى التنقيب ونفساً للشروط التي يحددها المدير .

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي التنقيب عن الآثار في أي شأن في المملكة حتى ولو كان ملوكاً له .

المادة ١٧ أ- للدائرة أو الجهة المرخص لها بأعمال التنقيب أن تنعم به في ألاك الدولة بخيرها من الأملال على أن تعاد إلى حالتها الطبيعية التي كانت عليها قبل التنقيب وتلتزم تلك الجهة بالتعويض على أصحاب الأملال عما لحقهم من اضرار نتيجة لاعمال التنقيب وتكون الدائرة ضامنة للتعويض وكفيلته بدفعه .

ب- يتم تدوير التمويل المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة من قبل لجنة يشكلها الوزير بناءً على تنصيب المدير من ثلاثة مختصين أحدهم من القطاع الخاص .

المادة ١٨ - على الجهات المرخصة لها بالتنقيب عن الآثار في المملكة والهيئات والبعثات التي توفد عما تلك الجهات أن تنفذ بتعليمات التنقيب التي يصدرها الوزير

٦١٣

وتقوم بأعمالها وفقاً للالتزامات وتلتزم بالاجراءات المنصوص عليها في تلك التعليمات .

المادة ١٩-أ إذا خالفت الجهة المرخصة لها بالتنقيب أو هيئة التنقيب المرخصة من قبلها التعليمات الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون فللدائرة بالاضافة الى الاجراءات المنصوص عليها فيه أن توقف أعمال التنقيب فوراً حتى تسزال المخالفة وللوزير بتنصيب من المدير أن يلغى الترخيص .

ب- للوزير بتنصيب من المدير أن يوقف أعمال التنقيب اذا رأى أن سلامة ابعثة المنقبة أو مقتضىات الأمن تتطلب ذلك .

المادة ٢٠- اذا لم يباشر بأعمال التنقيب خلال سنة من تاريخ منح الترخيص أو توقف خلال موسمين في سنتين متتاليتين دون عذر فلوزير بناءً على تسييب من المدير أن يلغى الترخيص وله أن يمنح ترخيصاً بالتنقيب في المنطقة نفسها لاية جهة أخرى دون أن يترتب على ذلك أية حقوق للجهة الأولى التي انغى ترخيصها .

المادة ٢١- تعتبر جميع الآثار التي يتم العثور عليها في أعمال التنقيب التي تقوم بها أية جهة من الجهات ملكاً للدولة ويجوز للوزير أن يمنح الجهة المرخصة بعض الآثار المنقولة التي عثرت

الماد

عليها اذا كان لها ما يعادلها من الآثار المكتشفة
وذلك ضمن الشروط والالتزامات التي يحددها
الوزير

الماد

المادة ٢٢ - للدائرة أن تقوم بمنزلة ما او بالاشتراك مع اي جهة
علمية اخرى بأعمال التنقيب في أي بلد عربي أو أجنبي
اذا وجد مجلس الوزراء بتسبب من الوزير ان الحاجة
تقتضي ذلك .

المادة ٢٣ - يمنع الاتجار بالآثار في المملكة ، وتعتبر جميع رخص
الاتجار بالآثار ملغاة عند نفاذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - مع مراعاة ماورد في المادة (٢٣) من هذا القانون
يحظر تصدير الآثار المنقولة الى الخارج باستثناء
ما تقرر الدائرة بموافقة الوزير ببيعها والسماح
بتصديرها .

المادة ٢٥ - أ - للدائرة بموافقة الوزير أن تشتري بخص أو جيب
آثار الموجودة بحيازة مالكها على أن يتم تصدير
تفصيلا بالاتفاق مع الوزير واذا لم يتم الاتفاسان
فيقدر الثمن من قبل خبيرين تعين الدائرة
أحدهما ويعين الثاني من قبل مالك الآثار
واذا اختلف الخبيران يعينان خبيراً ثالثاً مرجحاً .

ب - اذا لم تتم الدائرة بشراء الآثار فيجوز لحائزها
نقل ملكيتها الى الغير على أن يتم ذلك بمعرفة
الدائرة وتحت اشرافها .

٦١٥

المادة ٢٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة مائتي دينار :

أ - كل من قام بالتنقيب عن الآثار دون الحصول على رخصة بذلك بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب - كل من تعاطى الاتجار بالآثار .

المادة ٢٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار كل من :

أ - لم يقدم للدائرة جدولاً بالآثار التي يملكها أو في حيازته عند نفاذ أحكام هذا القانون أو لم يسلم سجلات الآثار التي في حوزته

ب - قام بالتلف أو تخريب أو تشويه أي آثار بما في ذلك تغيير معالمها أو فصل أي جزء منها أو تحويلها أو الصاق الاعلانات عليها أو وضع اللافتات رأية أو غيرها أخرى فوقها

ج - زور أي أثر أو عمد إلى تزيفه

د - قلد أي اثر أو تداول الآثار المقلدة دون ترخيص من الدائرة

هـ - صنع قوالب أو نماذج للآثار واستعملها دون ترخيص من الدائرة

و - اكتشف أو عثر على أي أثر أو علم باكتشافه
أو العثور عليه ولم يبلغ عنه وفقاً لأحكام
هذا القانون .

ز - قدم أية بيانات أو معلومات كاذبة
أو وثائق ومستندات غير صحيحة للحصول
على أية رخصة أو تصريح بمقتضى أحكام
هذا القانون .

ح - امتنع أو تخلف عن تسليم الآثار التي اكتشفها
أو عثر عليها للدائرة سواء كان يحمل
رخصة بالثقيب أو لم يكن يحملها .

ط - صدر رأياً أثراً أو تصرف به خلافاً لأحكام
هذا القانون بما في ذلك اختفاؤه أو تهريبه .

المادة ٢٨ - بالاضافة الى العقوبات المتصوص عليها في المادتين
(٢٦) و (٢٧) من هذا القانون :

١ - تصادر أية آثار ارتكبت المخالفة من أجلها
وتصبح ملكاً للدائرة .

٢ - تزال أية منشآت أو أبنية أو أنبيـة
أخرى أقيمت أو أحدثت أو زرعت خلافاً
لأحكام هذا القانون أو أي نطـام
صدر بمقتضاه وذلك على نفقة المخالف
بما في ذلك تكاليف اصلاح أي ضرر لحق
بالآثار .

٦١٧

ب - تقدر النفقات والتكاليف الواجب دفعها بمقتضى هذه المادة من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون ويكــــون تقديرها بئينة قانونية مقبولة لدى جميع الجهات

المادة ٢٩ - لغايات تنفيذ احكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاء يخول المدير ومساعدوه ورؤساء الأقسام ومفتشو الآثار ومدبرو المتاحف في الدائرة صلاحيات موظفي الضابطة العدلية المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٣٠ - تمنح مكافأة مالية مناسبة لاي شخص :

- أ - يساعد على مصادرة اي اثر تم العثور عليه أو التداول به خلافا لاحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاء
- ب - قدم معلومات أدت الى اكتشاف اية مخالفة لاحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاء .

المادة ٣١ - أ - تدفع المكافآت المنصوص عليها في هذا القانون على الوجه التالي :

- (١) بقرار من المدير اذا لم تتجاوز مائة ديناراً وقرار من الوزير بالتنسيق

٦١٨

من المدير اذا تجاوزت
مائة دينار ولم تزد على مائتي
دينار .

(٢) بتقرار من رئيس الوزراء بنسأء على
تتسبب من الوزير اذا زادت على
مائتي دينار .

ب - يتم تقدير المكافأة في جميع الحالات مسن
قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة
(١٧) من هذا القانون او من قبل
أية لجنة أخرى يقرر الوزير تشكيلها
لهذا الغرض .

المادة ٣٢ - لمجلس الوزراء أن يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ
أحكام هذا القانون بما في ذلك تنظيم
ورسوم التنقيب ورسوم الدخول الى المتاحف
والمواقع الاثرية وترخيص ادلاء المتاحف
وتشكيل المجالس والهيئات الاستشارية .

المادة ٣٣ - يلغى قانون الآثار رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨ م
نما يلغى أي قانون او تشريع آخر الى المسمى
الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون
على ان تبقى الانظمة والتعليمات
والقرارات والجداول والاجراءات التي

٦١٩

مدرت او اتخذت بملئى اي قانون او تشري
سابق صارية المفعول الى ان يتم تعديلها او الغاؤها
او استبدالها بملئى احكام هذا القانون .

١٩٨٨/٣/٥

الحسين بن طلال

- | | | | |
|--|---|---|--|
| رئيس الوزراء
وزير الدفاع
زيد الرفاعي | نائب رئيس الوزراء
وزير التربية والتعليم
ذوقان الهداوي | وزير دولة للشؤون
البرلمانية
د. سامي جوده | وزير النقل والاتصالات
المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير العمل والتنمية الاجتماعية
رشيد عربقات | وزير الخارجية
طاهر المصري | وزير الزراعة
مروان الحمود | وزير شؤون الارض المحتلة
مروان دودين |
| وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
د. الشيخ عبدالعزيز الخياط | وزير المالية
د. حنا عوده | وزير الطاقة
والتروة المدنية
د. هشام الخطيب | وزير الاعلام
د. هاني الخصاونه |
| وزير التعليم العالي
د. ناصر الدين الاسد | وزير المياه والري
المهندس احمد بخقان | وزير العدل
رياض التكمه | وزير التخطيط
د. طاهر كنعان |
| وزير الداخلية
رجائي الجبائي | وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
يوسف حمدان | وزير الاشغال العامة والاسكان
المهندس شفيق الزوايده | وزير الشباب
د. عوض خليفات |
| وزير الثقافة والتراث القومي
د. محمد العموري | وزير السياحة
زهرة العجلوني | وزير الصناعة
والتجارة والتأمين
حمدي المطباع | وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
د. فايز الطراونه |